

Distr.: General
9 July 2024
Arabic
Original: English



الدورة التاسعة والسبعون

البند 16 من القائمة الأولية*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 136/78، المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية". ويتضمن التقرير لمحة عامة عن التحديات الراهنة والناشئة التي تواجه النظام المالي الدولي في توفير التمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة في سياق فجوة التمويل المتنامية بسرعة. وفي ضوء المخاطر العالمية المتصاعدة، يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتسريع وتيرة ونطاق الإصلاحات في النظام والهيكل الماليين الدوليين ولزيادة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة على نطاق لم يسبق له مثيل. ومن ضمن الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق تلك الغايات تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛ واتخاذ إجراءات جريئة لتوسيع نطاق تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال التعجيل بالنظر في عمليات تجديد الموارد وزيادة رؤوس الأموال، وبذل الجهود لزيادة رؤوس الأموال الجديدة وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة؛ وتعزيز سبل الوقاية من أزمات الديون وإنشاء آلية أكثر فعالية لحل أزمة الديون؛ وبذل الجهود للمضي قدماً في البرنامج التنظيمي لإنشاء أسواق مالية ميسرة ومستقرة ومستدامة؛ وبذل الجهود لتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية. ويشير التقرير إلى مؤتمر قمة المستقبل، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2024، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في حزيران/يونيه 2025، بوصفهما محفلين هامين لإجراء مناقشات بشأن هذا الإصلاح.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/50

050824 220724 24-12546 (A)



أولا - مقدمة

1 - لا يزال إصلاح النظام المالي الدولي يشكل أولوية عليا من أولويات السياسة العامة، حيث تؤثر الظروف المالية العالمية الصعبة وحالة الارتباك الجيوسياسي والآثار الاقتصادية المستمرة للجائحة على توقعات تمويل التنمية للبلدان في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الهيكل المالي الدولي القائم عاجزاً عن دعم تعبئة تمويل مستقر وطويل الأجل بالحجم المطلوب للاستثمارات اللازمة لمكافحة أزمة المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهو يعاني من ضروب من انعدام المساواة والتناقضات والفجوات وأوجه القصور المتجذرة بعمق فيه. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات في أعقاب الأزمات الأخيرة، لا يزال إصلاح النظام المالي العالمي والهيكل المالي الدولي مهمة لم تكتمل بعد.

2 - وتعاني البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان، بشكل غير متباين من فشل النظام المالي الدولي في توفير تمويل طويل الأجل ومستقر وميسور التكلفة لدعم التنمية المستدامة. وبينما أخذت فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة تتوسع، أضحى من الضروري إجراء تحول في هذا النظام، بما في ذلك من خلال انتقال من التدفقات المالية القصيرة الأجل والمتقلبة إلى الاستثمار الموجه نحو الأجل الطويل؛ ومن عدم الاتساق مع أهداف المناخ والاستدامة إلى التمويل والاستثمار المستدامين؛ ومن دورات الازدهار والكساد، وقلة سبل الحصول على التمويل والاستثمار الطويلي الأجل والميسوري التكلفة، ودورات أزمات الديون وضائقتها المتكررة نحو نظام مالي دولي مستقر ومنيع وشامل.

3 - وفي الأونة الأخيرة، أدى الانتعاش غير المتكافئ من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاتجاهات الاقتصادية العالمية غير المواتية، مثل الظروف النقدية الصعبة، إلى تقادم الصعوبات المالية لدى البلدان النامية. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شهد العديد من البلدان النامية انخفاضاً في تدفقات رأس المال إلى داخلها وكذلك استمرار التقلبات. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف رأس المال يؤثر سلباً على الاستثمارات الكثيفة رأس المال في الانتقال في مجال الطاقة. وقد شكلت هذه الاتجاهات تحديات للسياسات على جميع المستويات. ولا تزال شبكة الأمان المالي العالمية مرهقة بشدة، مع تفاوت فرص الوصول إليها. وفي الوقت نفسه، فإن قدرة البلدان على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة تقلص بشدة بفعل المستويات المرتفعة من الديون السيادية، التي يُتوسَّط فيها بالأسواق بشكل متزايد.

4 - ومن بين العوامل الكامنة وراء هذه التحديات عدم كفاية المواءمة بين الهيكل المالي الدولي والتنمية المستدامة والعيوب التي تعترض تدبير الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي. وبالرغم من الالتزامات المبينة في نتائج تمويل التنمية، لم يُحرز سوى تقدم محدود للغاية في تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في مجال تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية.

5 - كما أن الهيئات التنظيمية المالية تواجه تحديات سياسية شديدة وهي مكلفة بالحفاظ على استقرار القطاع المالي، وبشكل متزايد بالنظر في الآثار المترتبة على الاستدامة، وسط ظروف متقلبة في الأسواق المالية.

6 - ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2025، فرصة فريدة للمجتمع الدولي لمعالجة أوجه القصور هذه وغيرها في النظام المالي الدولي وتعزيز قدرة النظام على مواجهة الأزمات والمساعدة على إنجاز العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبينما توجد جهود التمويل العالمية عند مفترق طرق، سيسعى المشاركون في المؤتمر إلى شق طريق عملي للمضي قدماً في إصلاح الهيكل

المالي الدولي، بناء على المناقشات الجارية في محافل متعددة، مثل الأمم المتحدة، ومجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومجموعات البلدان غير الرسمية مثل مجموعة العشرين ومجموعة السبعة، والمبادرات القطرية، مثل مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي وميثاق باريس من أجل الناس والكوكب. ويتضمن هذا التقرير مقترحات محددة للإصلاح، استناداً إلى مقترحات الأمين العام المتعلقة بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الهيكل المالي الدولي⁽¹⁾.

ثانياً - الاتجاهات في تدفقات رأس المال

7 - شهدت البلدان النامية على مدى العقدين الماضيين زيادات وانتكاسات كبيرة في تدفقات رأس المال. فبعد فترة من التدفقات المرتفعة وسط انخفاض أسعار الفائدة على الصعيد العالمي في عام 2019، بدأت العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تشهد انخفاضاً في تدفقات التمويل الخارجي إليها، وهو اتجاه تقاوم مع بداية الجائحة. وبحلول النصف الثاني من عام 2022، بدأ صافي التدفقات المالية إلى البلدان النامية يتحول إلى تدفقات سلبية⁽²⁾.

8 - وجسدت تدفقات الديون السيادية هذا الاتجاه: حيث تحوّل صافي تدفقات ديون القطاع العام الخارجية من الدائنين من القطاع الخاص إلى ديون سلبية في عام 2022، وبدأت البلدان النامية ذات التصنيفات الائتمانية الأسوأ تقعد بالفعل إمكانية الوصول إلى أسواق السندات الدولية. وقامت المؤسسات المتعددة الأطراف بدور حاسم في منع تدفق صافي ديون القطاع العام إلى خارج أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل في عام 2022، وهو ما عطلّ تدفقاتها الصافية إلى حاملي السندات.

9 - وكان هناك منذ أوائل عام 2024 انتعاش في مبيعات السندات السيادية لبعض البلدان النامية، مدفوعاً بتوقعات خفض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. فقد وصل ما أصدرته البلدان النامية من السندات مستوى قياسياً بلغ 45,5 بليون دولار في الربع الأول من عام 2024، غير أن توزيعها يميل بشكل كبير نحو عدد قليل من البلدان، ولا تزال تكاليف الاقتراض مرتفعة، خاصة بالنسبة للبلدان ذات التصنيفات غير الاستثمارية، رغم أنها أقل مما كانت عليه في أواخر عام 2023. وي طرح هذا الوصول غير المتكافئ والمكلف إلى الأسواق صعوبات من حيث القدرة على تحمل الديون والإنفاق العام.

10 - وفي الوقت ذاته، كان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قوياً في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت تدفقات هذا الاستثمار إلى البلدان النامية بنسبة 7 في المائة في عام 2023 لتصل إلى 867 بليون دولار⁽³⁾. ويأتي ذلك الانخفاض بعد فترة طويلة من النمو البطيء في الاستثمار. وأثبتت الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و 2009 أنها منعطف تاريخي: فعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية، لم تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تواكب نمو الناتج المحلي الإجمالي ووتيرة التجارة العالمية. ويتجلى تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص في قطاع الصناعة التحويلية، الذي سجّل نمواً سلبياً بعد فترة جائحة

(1) انظر "خطتنا المشترك، الموجز السياسي 6: إصلاح الهيكل المالي الدولي" (A/77/CRP.1/Add.5)؛ انظر أيضاً الأمم المتحدة، "United Nations Secretary-General's SDG stimulus to deliver Agenda 2030"، شباط/فبراير 2023.

(2) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

(3) *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government* (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

كوفيد-19 حيث أصبحت أشكال الاستثمار القليلة الأصول أكثر أهمية في اقتصاد عالمي سائر على طريق الرقمنة. كما تأثرت أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتبارات الجيوسياسية، مع ظهور اتجاهات مثل "نقل النشاط التجاري إلى بلد قريب" و "نقل النشاط التجاري إلى بلد حليف".

ثالثاً - شبكة أمان مالي عالمية ونظام نقدي تحت الضغط

11 - على الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، لا تزال تغطية شبكة الأمان المالي العالمية متفاوتة إلى حد كبير، وتعرضت شبكة الأمان لضغوط بفعل تصادف الصدمات والأزمات مؤخراً. وتعاني البلدان النامية على وجه الخصوص من تفاوت فرص الوصول إليها. ويمثل توفير فرص أكثر للوصول إلى الآليات التي يمكن أن تدعم البلدان في أوقات الأزمة أولوية ملحة من أولويات السياسات العامة في سياق تزايد المخاطر النظمية ومظاهر الضعف في الاقتصاد العالمي، مما يسهم في عدم الاستقرار المالي. وهكذا فإن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية سيكون بمثابة محفل لتحفيز العمل من أجل إقامة شبكة أمان مالي عالمية معززة وأكثر إنصافاً.

12 - وشبكة الأمان المالي العالمية هي مجموعة من المؤسسات والآليات الهادفة إلى توفير الحماية المالية من الأزمات والمساعدة على التخفيف من آثارها. والغرض من شبكة الأمان هو تزويد البلدان بالأمان من الأزمات في شكل تمويل قصيرة الأجل للسيولة النقدية عند وقوع الصدمات. وتشمل أربع مستويات رئيسية من الموارد، هي: الاحتياطات الدولية التي يمتلكها كل بلد؛ والترتيبات الثنائية لتبادل العملات بين المصارف المركزية؛ وترتيبات التمويل الإقليمية، التي تمكن البلدان من تجميع الموارد لزيادة التمويل في وقت الأزمة؛ والتمويل المقدم من صندوق النقد الدولي.

13 - ويمثل إجمالي الاحتياطات التي تمتلكها البلدان إلى حد بعيد أكبر عنصر في شبكة الأمان المالي العالمية. فمذ عام 2000، زاد مجموع مخزون الاحتياطات الدولية بأكثر من ستة أضعاف، ليصل إلى 14 تريليون دولار في نهاية عام 2022. وخلال الفترة ذاتها، أضافت الأسواق الناشئة 5 تريليونات دولار إلى احتياطاتها وراكمت الاقتصادات المنخفضة الدخل أكثر من 4 تريليونات دولار. وبحسب المنطقة، تحتفظ بلدان شرق آسيا بنسبة 43 في المائة من الاحتياطات، بينما تحتفظ البلدان الأوروبية بنسبة 22 في المائة. ولا تحتفظ البلدان الأفريقية سوى بنسبة 3 في المائة من مجموع الاحتياطات.

14 - وفي الفترة ما بين عامي 2000 و 2022، تضاعف مقدار الموارد الخارجية المتاحة من خلال طبقات شبكات الأمان الأخرى بما يقرب من 16 مرة، ليصل إلى حوالي 3,5 تريليونات دولار. وتوسعت الشبكة العالمية لخطوط الائتمان المتبادل بشكل كبير استجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008 وجائحة كوفيد-19، ليصل مجموعها إلى 1,6 تريليون دولار. لكن قلة قليلة من البلدان النامية هي التي يمكنها الاستفادة من هذه التسهيلات.

15 - وقد أدت ترتيبات التمويل الإقليمية حتى الآن دوراً محدوداً في شبكة الأمان المالي العالمية. وبإمكان الاقتصادات النامية الاستفادة من خمسة من تلك الترتيبات، قُدرت قدرتها على الإقراض مجتمعة بمبلغ 360 بليون دولار في عام 2022، وهو جزء بسيط فقط من مبلغ الترتيبات الثنائية لتبادل العملات. وتقتضي شروط بعض هذه التسهيلات صراحة وجود برنامج مع صندوق النقد الدولي للحصول على كميات أكبر من السيولة النقدية. ولا يزال استخدام هذه الترتيبات ضئيلاً.

16 - وقد صمّم صندوق النقد الدولي ليكون محور شبكة الأمان المالي العالمية، حيث يبلغ إجمالي مدفوعاته منذ عام 2020 حوالي 270 بليون دولار. ومنذ عام 2008، وافق صندوق النقد الدولي على 17 برنامجاً جديداً في المتوسط كل سنة، يركّز نصفها على توفير التمويل بشروط ميسرة للبلدان النامية. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أنشأ الصندوق النافذة المؤقتة لمواجهة الصدمات الغذائية ضمن أدواته التمويلية الطارئة لدعم البلدان التي تواجه احتياجات عاجلة لميزان المدفوعات تتعلق بأزمة الغذاء العالمية.

17 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، حيث رفع حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي بنسبة 50 في المائة. وبمجرد إجراء تلك الزيادة، سيصل إجمالي حصص صندوق النقد الدولي، وهي موارد دائمة، إلى 715,7 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (960 بليون دولار). وفي آذار/مارس 2023، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على زيادة الحدين السنوي والتراكمي، بصفة مؤقتة، لاستخدام الأعضاء حساب الموارد العامة - إلى 200 في المائة و 600 في المائة من الحصص على التوالي - لمدة 12 شهراً، وهي الزيادة التي مددت منذئذ حتى نهاية عام 2024. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على زيادة حدود استخدام الأموال الميسرة، بصفة مؤقتة، من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر - إلى 200 في المائة و 600 في المائة من الحصص على التوالي - لمضاهاة الزيادة الحاصلة في حدود استخدام الأموال غير الميسرة حتى نهاية عام 2024.

18 - وإلى جانب الزيادة في مستويات الإقراض، كان المزيد من البلدان يدفع رسوماً إضافية من رسوم صندوق النقد الدولي، مما يضيف تكاليف إضافية إلى كاهل تلك البلدان على وجه التحديد التي تواجه أشد الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات. وإجمالاً، دفع 23 بلداً رسوماً إضافية في عام 2024؛ وفي السنة المالية 2023، حصل الصندوق ما يقرب من 2 بليون دولار من الرسوم الإضافية. وفي أوائل عام 2024، وافق الصندوق على إجراء مراجعة لسياسته الخاصة بالرسوم الإضافية بعد دعوات من الأمين العام والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى لخفضها أو إلغائها تماماً من أجل تحرير الموارد للبلدان المقترضة التي لديها احتياجات كبيرة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

19 - وقد خصّصت حقوق السحب الخاصة، وهي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي في عام 1969 لتكملة الاحتياطيات الرسمية لبلدانه الأعضاء، مرتين بنجاح في حالات الأزمات في السنوات العشرين الماضية. ويعني تخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس الحصص، بما يتناسب مع حصص البلدان في صندوق النقد الدولي، أن البلدان النامية تلقت حوالي ثلث ما قيمته 650 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة المخصصة في آب/أغسطس 2021 المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

20 - وفي أعقاب تخصيص حقوق السحب الخاصة عام 2021، وافق بعض أعضاء صندوق النقد الدولي الذين لديهم احتياطيات كافية ومراتب خارجية قوية على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة طواعية إلى البلدان المحتاجة. وتعهدت البلدان بإعادة توجيه أكثر من 100 بليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وذلك بشكل أساسي إلى الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة. وبما أن قسماً كبيراً من حقوق السحب الخاصة المدرجة في ميزانيات المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو لا يزال غير مستخدم (نحو 500 بليون دولار في المجموع)، كانت هناك دعوات لإعادة توجيه مزيد حقوق السحب الخاصة، كانت ضمنها دعوات إلى أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بإعادة توجيه نسبة 50 في المائة مما تبقى لديها من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة.

21 - وبينما ركزت حتى الآن الجهود الرامية إلى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في صندوق النقد الدولي، استكشفت عدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف، من الجهات الحائزة المعتمدة لحقوق السحب الخاصة، طرائق لإعادة توجيه تلك الحقوق. وتقدّم بنك التنمية الأفريقي، بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، باقتراح مبتكر يروم إنشاء آلية تسمح للبلدان بإعادة توجيه ما لها من حقوق السحب الخاصة إلى المصرفين، وهو ما يمكن من الاستفادة من تلك الحقوق كرأس مال مختلط لتوفير تمويل طويل الأجل لمشاريع التنمية والمناخ. وسيطلب الصك خمسة مساهمين على الأقل وسيكون له تأثير مضاعف، مما سيعزز حقوق السحب الخاصة بما يصل إلى خمسة أضعاف ويحتفظ لها بصفاتها كأصول احتياطية. وفي 15 أيار/مايو 2024، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال شراء هذا النوع من أدوات رؤوس الأموال المختلطة، وإن كان ذلك بسقف أولي قدره 15 بليون وحد حقوق سحب خاصة (نحو 20 بليون دولار). ويمثل ذلك القرار خطوة هامة وابتكارية نحو توسيع نطاق التمويل من أجل التنمية المستدامة، تمشياً مع مقترح الأمين العام المتعلق بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يفتح الباب أمام تمويل يصل إلى 100 بليون دولار لصالح البلدان النامية.

22 - وبعد بداية الأزمة المالية الشاملة في عام 2008، استغرق الأمر 11 شهراً للموافقة على إصدار حقوق السحب الخاصة؛ وبعد بداية نقشي الجائحة في عام 2020، لم يستغرق ذلك سوى 17 شهراً. ولمكافحة الأزمات بفعالية أكبر، ينبغي أن يكون ثمة مزيد من التلقائية للنظر في إصدار حقوق السحب الخاصة. فالاتفاق على المسببات التي تستدعي تلقائياً توصية بشأن إصدار حقوق السحب الخاصة عند استيفاء الشروط يمكن أن يساعد على درء التأخيرات السياسية. وإذا أُريد لحقوق السحب الخاصة أن تقوم بدور أكبر في التخفيف من حدة التكيف الخارجي أو توفير مصدر مرن للتمويل لتعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض، سيلزم تنقيح مواد اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، على أنه يمكن للمجلس التنفيذي للصندوق أن يوافق بمفرده على المسببات التي تستدعي تلقائياً تقديم توصية بشأن إصدار حقوق السحب الخاصة.

23 - ونظراً للزيادة المتوقعة في المخاطر العامة وتزايد تواتر الأزمات وشدتها، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ، ثمة حاجة واضحة إلى زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بحيث توفر التمويل الكافي لجميع المحتاجين. وفي المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية، ستتاح للدول الأعضاء الفرصة للنظر في كيفية القيام بذلك. ويمكن أن تشمل الحلول المحتملة اتخاذ تدابير لإعادة صوغ دور حقوق السحب الخاصة، مثل اعتماد الآلات بقدر أكبر لإصدار حقوق السحب الخاصة كتدبير معاكس للتقلبات الدورية أو استجابة للصدمات، أو رهن المخصصات بالحاجة إليها (أو وضع اتفاقات مسبقة يمكن بواسطتها إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على وجه السرعة للبلدان المحتاجة، مع السماح بإدراج بنود عدم التقيد)، وكذلك بذل الجهود لجعل قروض صندوق النقد الدولي أكثر مرونة، عن طريق تقليل الشروط وحدود الاستخدام، وإلغاء الرسوم الإضافية، ورهن حدود الاقتراض بالحاجة إليها وليس بمضاعفات الحصص.

رابعاً - ندرة التمويل الإنمائي الطويل الأجل

24 - لا يزال التمويل الطويل الأجل، من المصادر العامة والخاصة على السواء، غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة. وفي مواجهة ظروف التمويل الصعبة وقلة الخيارات للتمويل الطويل الأجل في الأسواق المالية، زاد اعتماد العديد من البلدان النامية على مصادر التمويل الرسمية.

25 - وتشكل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مصدراً رئيسياً للتمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة للبلدان النامية. كما أنها تؤدي دوراً معاكساً للتقلبات الدورية في أوقات الانكماش الاقتصادي والأزمات الاقتصادية. وهي وسيلة فعالة لتعبئة المدخرات الخاصة للاستثمار العام، ويمكن أن تكون أيضاً جسراً بين رأس المال العام والخاص، بسبل منها آليات من قبيل التمويل المختلط، عندما تكون الآليات متوافقة للغاية مع الأولويات الوطنية ومركزة على تأثير أهداف التنمية المستدامة، وعندما تُتقاسم المخاطر والعائدات بشكل عادل بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة.

26 - وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أقرت الدول الأعضاء بالدور الذي تؤديه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في دعم تعبئة الموارد المالية دعماً للتنمية المستدامة، وتوفير التمويل الإنمائي المستقر الطويل الأجل بشروط تساهلية وغير تساهلية عن طريق حشد المساهمات ورؤوس الأموال، وعن طريق تعبئة الموارد من أسواق رأس المال. ففي خطة عمل أديس أبابا، دعت الدول الأعضاء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى القيام بما يلي: (أ) استخدام مواردها وميزانياتها على النحو الأمثل دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، (ب) وإنشاء عملية لدراسة دورها ونطاقها وسير عملها لتمكينها من التكيف مع خطة التنمية المستدامة والاستجابة التامة لها. وقد استجابت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لهذه الدعوات وزادت تدريجياً من قروضها والموامة مع أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. غير أن الأزمات الأخيرة جعلت الإصلاح أمراً أكثر إلحاحاً ودفعت إلى موجة جديدة من المناقشات ذات الصلة بالموضوع.

27 - وقد زادت القروض المقدمّة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف زيادة كبيرة خلال العقدين الماضيين، من 30 بليون دولار في عام 2000 إلى 96 بليون دولار في عام 2022؛ لكن مقدار التمويل بشروط ميسرة انخفض. وقامت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتسريع جهودها الرامية إلى زيادة مساهماتها وتعزيزها من أجل التصدي للأزمات الأخيرة. وفي عام 2022، تقدمت مجموعة العشرين، في إطار الاستعراض المستقل الذي أجرته لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بمقترحات للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تروم تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها وميزانياتها. وفي مقترح خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، دُعي إلى زيادة التمويل الطويل الأجل بمقدار 500 بليون دولار سنوياً، وذلك في المقام الأول عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتضمنت تقارير فريق الخبراء المستقل المعني بإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي أنشأته مجموعة العشرين العديد من توصيات المبينة في مقترح خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دعوة خاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى مضاعفة مقدار قروضها السنوية ثلاث مرات ليصل مجموعه ما يقرب من 400 بليون دولار بحلول عام 2030. وفي مبادرات من بينها مبادرة بريدجتاون وميثاق باريس من أجل الناس والكوكب، وجّه الانتباه إلى إمكانات المصارف الإنمائية العامة، ولا سيما المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في مجال توسيع نطاق الإقراض لتلبية الاحتياجات الاستثمارية للتنمية المستدامة.

28 - واستجابة لهذه النداءات وغيرها، تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتنفيذ تدابير إصلاحية لزيادة القدرة على الإقراض أو النظر في اتخاذها، وتحسين شروط الإقراض لتعزيز القدرة على تحمل الديون، وتحسين مواءمة عملياتها مع أهداف التنمية المستدامة. وتشمل جهود الإصلاح المحددة الرامية إلى تعزيز القدرة المالية لإصلاحات إدارة رأس المال، وبرامج الضمان، وإصدار رأس المال المختلط. ووافق مساهمو البنك الدولي مؤخراً على مجموعة إصلاحات تروم تعزيز قدرته على الإقراض، بطرق منها إنشاء آلية لضمان الحافطة المالية، وزيادة الحدود المفروضة على الضمانات الثنائية، وإطلاق أداة رأسمالية مختلطة (بما في ذلك عن طريق توجيه حقوق السحب الخاصة)، وخفض الحد الأدنى لنسبة القروض إلى حقوق الملكية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويمكن أن تحقق هذه الإصلاحات مجموعاً يتراوح بين 300 بليون دولار و 400 بليون دولار من القدرة الإضافية على الإقراض على مدى العقد المقبل.

29 - وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات كبيرة من حيث الحجم، فإنها لا تزال دون الطموحات التي حددها مقترح خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة وفريق الخبراء المستقل المعني بإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التابع لمجموعة العشرين. كما أنها غير كافية لتلبية احتياجات التمويل ولسد الثغرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات إضافية؛ وتركز المقترحات المتعلقة بتلك الإجراءات على عدة مجالات ذات الأولوية، ولا سيما النظر في الوقت المناسب في الزيادات العامة في رأس المال، وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات أطر كفاية رأس المال، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة.

30 - وينبغي جمع رؤوس أموال جديدة من خلال عمليات تجديد طموحة لموارد نوافذ الإقراض الميسر وزيادة عامة وانتقائية في رؤوس الأموال. ويجب بدء المناقشات بشأن الزيادات العامة في رؤوس الأموال فوراً، حتى يتسنى الانتهاء منها قبل نهاية عام 2026. ومن شأن التجديد الطموح لموارد المؤسسة الدولية للتنمية أن يكفل لها قدرة تمويلية لا تقل عن 120 بليون دولار. وهناك أيضاً حاجة إلى التعجيل بتنفيذ التوصيات المتبقية من استعراض أطر الكفاية رؤوس الأموال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما يشمل تقييم رأس المال الضامن بشكل مناسب وتعديل نسب الاقتراض.

31 - ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تستفيد من حقوق السحب الخاصة المعاد توجيهها عن طريق الاقتراض بناء على ضمانها في أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يشبه عمليات ضخ رؤوس أموال جديدة، كما وردت مناقشته. وبناء على اقتراح بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يجب على جميع كبريات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف النظر بشكل عاجل في إنشاء آليات مماثلة.

32 - وبالنظر إلى ما هو أبعد من القدرة التمويلية وهدف وجود مصارف أكبر، تُبذل بعض الجهود أيضاً لضمان أن تكون الزيادات في كمية موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مصحوبة بأطر سياسية ومؤسسية قوية يكون لها تأثير إنمائي مستدام في صميمها، ويتعين توسيع نطاق تلك الجهود. ولهذه الغاية، ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تعزز جهودها الرامية إلى قياس أثر عملياتها واستثماراتها من حيث أهداف التنمية المستدامة على مستويي الشركات والمشاريع والإبلاغ عن ذلك الأثر، ومواءمة الحوافز الداخلية وفقاً لذلك.

33 - وهناك أيضاً مجال لحفز المزيد من التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لكي تعمل كمنظومة لخدمة التنمية وتأثير المناخ، مما سيساعد على تقليل المخاطر على المصارف ويمكن من توجيه الموارد بشكل أفضل بناء على المزايا النسبية لكل مؤسسة. ومن شأن زيادة استخدام آليات التمويل المشترك وغيرها من آليات تقاسم المخاطر أن يقلل من المخاطر على ميزانيات كل مصرف من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأن يحسّن سبل الاستفادة من ميزانية المنظومة ككل. وعلى هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2023، أصدر رؤساء عشرة مصارف إنمائية متعددة الأطراف بياناً مشتركاً اتفقوا فيه على تعزيز التعاون في خمسة مجالات، هي: توسيع نطاق القدرة التمويلية؛ وتعزيز العمل المشترك بشأن المناخ؛ وتعزيز سبل التعاون على المستوى القطري؛ وتعزيز التمويل المشترك؛ وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. كما أعلن البنك الدولي عن إطلاق منصة للتمويل المشترك للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الهدف منها هو تيسير التنسيق بين الأولويات العالمية والإقليمية.

34 - وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضاً أن تكثف تعاونها مع المصارف الإنمائية العامة الأخرى، بما فيها المصارف الإنمائية الوطنية. فالمصارف الإنمائية العامة أداة هامة لتعبئة التمويل وضمان أن تكون النفقات والاستثمارات متوائمة مع التنمية المستدامة. وقد بلغ إجمالي الأصول المتراكمة لدى هذه المصارف حوالي 23 تريليون دولار في عام 2021. وبقيادة مؤتمر القمة المعني بالتمويل المشترك، ازداد التنسيق بين المصارف الإنمائية العامة بشكل كبير منذ الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا. وبناء على هذا التقدم، يمكن لمنظومة المصارف الإنمائية العامة بأكملها، بما فيه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أن تعمل معاً بصورة أوثق. ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية، بالنظر إلى معارفها المحلية، أن تساعد على معالجة المآزق الحاصلة في سلاسل المشاريع وتوليد المشاريع وسياسات الاستثمار والتخطيط، بالتعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف. ومن بين الخيارات الأخرى اتخاذ تدابير لتعزيز بناء القدرات وتبادل المعلومات وزيادة التمويل المشترك، حيثما أمكن ذلك.

35 - ولم يحقق التمويل المختلط التوقعات المرجوة منه حتى الآن ويجب إعادة التفكير فيه، وإعادة تركيزه لإعطاء الأولوية لتأثير التنمية المستدامة وتفضيله على أهلية المشاريع للتمويل المصرفي. ولهذه الغاية، يمكن استحداث عملية في الأمم المتحدة بغية استعراض النتائج الإنمائية للتمويل المختلط حتى الآن واستخدام النتائج والدروس المستخلصة لوضع إطار لزيادة التمويل المختلط، مع التركيز على الأثر الإنمائي لا على حجم التأثير أو درجته. وفي المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية، يمكن بحث هذه المقترحات وغيرها من المقترحات الموجهة لمعالجة ندرة التمويل الإنمائي الطويل الأجل.

خامسا - تحديات الديون السيادية

36 - لقد أدى اشتداد ظروف التمويل العالمية الذي حدث مؤخراً إلى تفاقم تحديات الديون التي تواجهها البلدان النامية بشكل كبير. فقد بدأت مستويات الديون وأوجه الضعف ترتفع قبل الجائحة، لكن الآن نصف أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة لخطر كبير أو تعاني من ضائقة الديون بسبب الصدمات المتعددة التي حدثت منذ عام 2020. وتواجه بلدان نامية عديدة أعباء خدمة الديون التي تعيق بشكل كبير قدرتها على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. كما أن ارتفاع تكاليف خدمة الديون وإعادة التمويل وتزايد تعقيد بيئة أدوات الديون والدائنين، جعلاً من الصعب معالجة أزمات الديون بسرعة وفعالية عند حدوثها.

37 - وقد استفاد العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، من النمو الاقتصادي القوي ومن تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وشهد العديد منها انخفاضاً كبيراً في نسب ديونها الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وخلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، شرعت تلك البلدان في تنظيم حملات طموحة وممولة من الخارج لتطوير البنى التحتية. ونتيجة لذلك، تضاعف رصيد الديون العامة الخارجية بالقيمة الاسمية لدولار الولايات المتحدة منذ عام 2010 في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل. وبالتوازي مع ذلك، ارتفعت بسرعة حصة الديون السيادية التي يحتفظ بها الدائنون التجاريون. ونتيجة لذلك، ازداد ضعف البلدان أمام التغيير الحاصل في ظروف التمويل العالمية في عام 2022، مما أدى إلى ظهور تحديات في مجالي السيولة النقدية وإعادة التمويل، وارتفاع أعباء خدمة الديون بسرعة، وتزايد عدد حالات التخلف عن السداد.

38 - وبلغ متوسط عبء خدمة الديون بالنسبة لأقل البلدان نمواً 12 في المائة من الإيرادات الحكومية في عام 2023، وهو أعلى مستوى منذ عام 2000. وتستهلك أعباء خدمة الديون الآن أكثر من خمس الإيرادات الضريبية في 25 بلداً نامياً. وخلال الفترة 2020-2022، أنفق 46 بلداً على فوائد الديون أكثر مما أنفقه على الصحة العامة، بزيادة 12 بلداً عن الفترة 2010-2012. وتجاوزت مدفوعات فوائد ديون ما مجموعه 15 بلداً نفقات التعليم العام، أي بزيادة 3 بلدان عما كانت عليه في الفترة 2010-2012. وبالإضافة إلى ذلك، أنفق 24 بلداً على فوائد الديون أكثر مما أنفقه على الاستثمار العام في الفترة 2019-2021، بزيادة 9 بلدان عن الفترة 2010-2012.

39 - ومنذ عام 2022، كان صافي تدفقات الديون إلى البلدان النامية ككل سيصبح سلبياً لولا تمويل الديون من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف. وفي عامي 2024 و 2025، ستظل أعباء خدمة الديون مرتفعة نتيجة ارتفاع تكاليف إعادة التمويل إلى جانب ارتفاع مدفوعات الديون الخارجية، ويرجع جزئياً إلى انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. ففي أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، ستبلغ خدمة الدين الخارجي نحو 40 بليون دولار سنوياً بين عامي 2024 و 2025، بعد أن كانت تبلغ 26 بليون دولار في عام 2021.

40 - والاقتراض أمرٌ بالغ الأهمية لتمويل الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن الكثير من البلدان المثقلة بتحديات الديون الشديدة تقتصر على القدرة على القيام بذلك. والافتقار إلى القدرة على الاقتراض لا يعرض للخطر فرص تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة وتحولات الطاقة النظيفة فحسب، بل يمنعها أيضاً من الاستثمار والتخلص من عبء ديونها.

41 - وبغية دعم البلدان الموصرة والمثقلة بعبء الديون، يلزم اتخاذ تدابير منهجية لتيسير الاستثمار في التنمية المستدامة. وبالنسبة للبلدان التي لديها حصة كبيرة من الديون الرسمية، يمكن أن تشمل تلك التدابير قيام الدائنين الرسميين بإعادة جدولة الديون بشروط محايدة من منظور صافي القيمة الحالية، مثلاً من خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، مع شروط محددة مسبقاً وحوافز لتسريع التقدم. وهناك أيضاً اتفاق متزايد على ضرورة مساعدة البلدان المدينة على التعامل مع الدائنين التجاريين في ما يخص عمليات إعادة الجدولة الطوعية، وتوسيع نطاق الدعم المالي، على سبيل المثال من

خلال ميزات جذابة⁽⁴⁾ (إلى جانب الأقدمية بالنسبة للمبادلات الطوعية)، أو إعادة شراء الديون، أو عمليات موحدة لمقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، التي يمكن هيكلتها وتسعيها للمساعدة على ضمان قابلية المعاملة للمقارنة عند الاقتضاء. ولتقديم هذا الدعم بسرعة وعلى نطاق واسع، في المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية، يمكن النظر في إنشاء دار مؤسسية لتوفير هذا الدعم، يمكن أن تكون، على سبيل المثال، نسخة موسّعة من مرفق قائم، مثل مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي. ويمكن لهذا المرفق أيضاً أن يوفر للبلدان دعماً في مجال القدرات قانونية ودعماً مالياً.

42 - ولإجراء إعادة هيكلة أسرع وأعمق لديون البلدان المعسرة، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لتحديات التنسيق بين الدائنين واختلال توازن القوى بين البلدان المدينة والدائنين. ويلزم تعزيز الإطار المشترك لمعالجة الديون عن طريق تسريع هذه العملية، وتوضيح الخطوات والجدول الزمني، وتعليق خدمة الديون أثناء المفاوضات، وتوسيع نطاق المعالجات المنسقة لديون البلدان المثقلة بالديون والتي هي غير المؤهلة حالياً للاستفادة من الإطار المشترك. ولتعزيز قابلية معاملة الدائنين التجاريين للمقارنة، ينبغي زيادة توسيع نطاق استخدام أحكام الإنفاذ مثل بنود الاسترداد وبنود الدائنين الأولى بالرعاية. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن بنود الدائنين الأولى بالرعاية تضع عبء التفاوض بشأن قابلية المعاملة للمقارنة على عاتق البلد المدين، الذي قد يكون غير مؤهل لخوض غمار عمليات إعادة هيكلة معقّدة تضم عدة دائنين متطورين للغاية. ويمكن للمرفق المبين إليه الفقرة السابقة أن يؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في هذا الصدد، حيث يوفر الدعم القانوني والمالي للبلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يواصل تعزيز سياساته المتعلقة بالمتأخرات وبضمانات التمويل للمساعدة على تحفيز إعادة هيكلة الديون على نحو أسرع، استناداً إلى الإصلاحات المعتمدة مؤخراً لهذه السياسات.

43 - وتتطوي النهج القانونية المحلية أيضاً على إمكانات كبيرة لتعزيز حل أزمة الديون، لا سيما إذا أثبتت في مناطق الاختصاص المالية الكبرى. وتجرى حالياً مناقشات بشأن تعزيز قابلية إنفاذ الأحكام المتعلقة بمعاملة الديون التجارية للمقارنة، على سبيل المثال، وينبغي تشجيع هذه الإصلاحات في جميع مناطق الاختصاص المالية لزيادة تعزيز أثرها. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية أيضاً أن يمهّد الطريق لمزيد من الإصلاح، من قبيل إجراء استعراض مستقل لهيكل الديون السيادية يتضمن توصيات يمكن أن تشمل النظر في وضع إطار متعدد الأطراف لتسوية الديون السيادية.

44 - ولئن كانت خطة منع أزمة الديون من الأمور التي يركز عليها المجتمع الدولي، فإنها لا تزال مجالاً آخر ثمة الكثير مما يلزم عمله بشأنه. وبالإضافة إلى التقدم المحرز في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، ولا سيما تعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي الدولي، وزيادة المنح والتمويل بشروط ميسرة، وتهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة، يستدعي منع أزمة الديون مزيداً من الجهود لتعزيز شفافية الديون، وزيادة دعم القدرات لإدارة الديون، وجعل استخدام أدوات الديون الطارئة أمراً أكثر انتظاماً. ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً أن ينظر في بذل جهد لوضع مبادئ محدّثة للاقتراض والإقراض المتسمين بروح المسؤولية، تعكس المناخ العالمي المتغير للديون.

45 - وتجرى أيضاً مناقشات لزيادة تحسين أطر تقييم القدرة على تحمل الديون. فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصدد إجراء استعراض لتقييمهما المشترك للقدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة

(4) الميزات الجذابة هي حوافز مالية تجعل عمليات مبادلة السندات أكثر جاذبية من الناحية المالية للدائنين.

الدخل. وينبغي أن يراعي أي إطار محسّن الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة وتأثير تغير المناخ من منظور أطول أجلاً، وكذلك تأثيرات الاستثمارات من أجل تحقيق تلك الأهداف والاستثمارات في القدرة على الصمود. وينبغي أيضاً إمعان النظر في سعر الفائدة المناسب المراد استخدامه في هذه الأطر، وهو ما قد يساعد على تحسين التمييز بين مشاكل السيولة النقدية والملاءة المالية.

سادسا - تحقيق استقرار القطاع المالي واستدامته

46 - ما فتئ تنظيم القطاع المالي يتطور استجابة لحالات عدم الاستقرار المالي المتكررة والتعقيد المتزايد للنظام المالي. وفي حين أثار اشتداد ظروف التمويل العالمية في الآونة الأخيرة مخاوف من تجدد نوبات عدم الاستقرار والأزمات، فإن النظم المصرفية والأسواق المالية في مناطق الاختصاص المالية الكبرى قد تجنبت إلى حد كبير الأزمات الرئيسية والعدوى، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الإصلاحات التنظيمية. ومع أن هذه الحالة خففت من حدة المخاوف من وقوع أزمة مالية نُظمية، فربما تكون قد أسهمت في انعدام الإلحاح على معالجة الآثار الشديدة التي خلفها انخفاض السيولة النقدية على شروط الحصول على التمويل في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، لا تخضع أنواع معينة من المؤسسات المالية غير المصرفية لنفس مستوى الشروط التحوطية التي تخضع لها المصارف. وتمثل الأدوات المالية الرقمية الجديدة، بما فيها الأصول المشفرة، مخاطر جديدة.

47 - وتتولى وضع المعايير الدولية للتنظيم والإشراف المصرفي لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي تتخذ من مصرف التسويات الدولية مقراً لها. وقد اكتملت في عام 2018 إصلاحات ما بعد عام 2008 للمعايير التنظيمية للمصارف، التي تُعرف باسم إصلاحات اتفاق بازل الثالث. وفي الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، تضمنت خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت عام 2015 أيضاً اتفاقات على التعجيل بإصلاح اللوائح التنظيمية للأسواق المالية، مع التأكيد على ضرورة تعزيز اتساق السياسات العامة ومراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

48 - وبينما تواصل مناطق الاختصاص المالية التي هي أعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية إحراز تقدم في تنفيذ إصلاحات اتفاق بازل الثالث النهائية، لا تزال المخاطر موجودة في النظام المصرفي. ولا يزال العمل جارياً لسد الثغرات في تفعيل خطط التسوية الخاصة بالمصارف. وقد أحرزت الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة "استحالة ترك مؤسسات بهذا الكبر تتهار"، من خلال زيادة التنظيم والإشراف على أكبر المصارف ذات الأهمية النُظمية على الصعيد العالمي، بعض التقدم، ولكن المصارف المحلية الهامة من الناحية النُظمية ليست مشمولة بذلك بالتساوي، ولا تزال هناك ثغرات في المعلومات. وأدت سلسلة من الانهيارات المصرفية وموجات السحب الجماعي للأرصدة من المصارف في آذار/مارس 2023، بما في ذلك انهيار مصرف واحد صنّف ضمن المؤسسات ذات الأهمية النُظمية على الصعيد العالمي، إلى استخدام السلطات في منطقتي اختصاص ماليتين متقدمتين الأموال العامة لضمان النظام المصرفي. ويُعتقد أن الإصلاحات التي تكرر إجرائها من قِبَل لمعايير اتفاق بازل الثالث، والتي نَفِذت قبل انهيار بعض المصارف عام 2023، ساعدت على حماية القطاع المصرفي العالمي والاقتصاد الحقيقي من انتشار عدم الاستقرار المالي على نطاق أوسع؛ وفي الوقت نفسه، أكدت هذه الأزمات أهمية التنفيذ والإشراف التنظيميين الفعالين.

49 - ولأسباب تُعزى جزئياً إلى إصلاحات اتفاق بازل الثالث، ازدادت أهمية الوساطة المالية غير المصرفية لتمويل الاقتصاد الحقيقي. فقد ازداد عدد الوسطاء الماليين غير المصرفيين ليشكلوا ما يقرب من

نصف الأصول المالية العالمية، على الرغم من حدوث انخفاض في الأصول من 231 تريليون دولار في عام 2021 إلى 218 تريليون دولار في نهاية عام 2022. وكان هذا هو أول انخفاض ملحوظ منذ عام 2009، ويُعزى إلى حد كبير إلى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الذي أدى إلى خسائر في التقييم في محافظ الأصول المقيّمة بحسب سعر السوق، لا سيما في صناديق الاستثمار. غير أنه من غير المتوقع أن تغيّر هذه التقلبات الأخيرة التحول الطويل الأجل عن المصارف والانتقال نحو الوسطاء الماليين غير المصرفيين. ويشكل الوسطاء الماليون غير المصرفيين مخاطر جديدة على الاستقرار المالي، لا سيما في ما يتعلق بقلة السيولة النقدية. ويمكن أن يعاني هؤلاء الوسطاء مثل صناديق سوق المال والصناديق المفتوحة من عدم الاستقرار في لحظات ضغوط السوق نتيجة للسيولة النقدية وعدم تطابق العملات، ولم يُعثر بعد على حل لهذا التحدي.

50 - وتدعم وكالات التصنيف الائتماني الإقراض بتحسين المعلومات عن الأسواق، ولكن التصنيفات غير الدقيقة يمكن أن تؤثر على تكلفة الاقتراض واستقرار النظام المالي الدولي، كما تبين خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وقد أسفرت تلك الأزمة عن إصلاحات تنظيمية للحد من الاعتماد الآلي للأنظمة المالية على التصنيفات ومعالجة تضارب المصالح، لا سيما في ما يتعلق بالتمويل المنظم وتصنيفات الشركات. ومع ذلك، لم تتناول هذه الإصلاحات الدور الذي تقوم به وكالات التصنيف في التحديات التي تواجهها الديون السيادية في الحصول على اقتراض سيادي مستقر طويل الأجل. وتتظّم التصنيفات السيادية بشكل مختلف عن تصنيفات الشركات من حيث أن أحكام المحللين عن المخاطر السياسية ومبدأ "الاستعداد للدفع" تقوم بدور أكبر بكثير. ويمكن لتصورات التحيز في مثل هذه التصنيفات، سواء كانت حقيقية أو متصورة، أن تعرقل كفاءة السوق وتؤثر على القرارات الاستثمارية للبلدان، لأن البعض قد يتخلى عن الاستثمارات المنتجة التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الوضع المالي القصير الأجل لبلد ما ولكنها تحسّن آفاق النمو في الأجل المتوسط. كما أن الخوف من خفض التصنيف يعيق مشاركة بعض البلدان في البرامج الرسمية لتخفيف عبء الديون، ولا سيما مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الدين خلال أزمة كوفيد-19 في الفترة 2020-2021. ولمعالجة هذه الشواغل، يلزم إدخال تحسينات على هيكل التصنيف الائتماني، لا سيما بهدف تزويد المستثمرين ذوي التوجه الطويل الأجل بتصنيفات طويلة الأجل وقائمة على النماذج تكمل التصنيفات الحالية وتتضمن مخاطر طويلة الأجل (مناخية وغيرها) وأثار إيجابية للاستثمار.

التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي

51 - من الاتجاهات الرئيسية الجديدة التي تؤثر على الوساطة المالية النمو السريع للتكنولوجيات الجديدة المستخدمة في توفير الخدمات المالية، أو تكنولوجيات الخدمات المالية. فقد ساهمت تكنولوجيات الخدمات المالية بشكل كبير في تعزيز سبل الحصول على التمويل وكانت محركاً رئيسياً للتقدم الكبير المحرز نحو الشمول المالي الذي تحقق منذ عام 2015. وتتمتع تكنولوجيات الخدمات المالية بإمكانية المساهمة في الاستقرار المالي من خلال تعزيز اللامركزية والتنوع، وتعميق الأسواق المالية وتحسين الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن هذه التكنولوجيا يمكن أيضاً أن تحفّز الأنشطة الأكثر خطورة وتقاوم التقلبات الدورية للأسواق المالية، إن لم تنظّم تنظيمياً جيداً.

52 - وساعدت تكنولوجيا الخدمات المالية في توسيع سبل الحصول على الخدمات المالية في البلدان النامية⁽⁵⁾. وعموماً، نمت ملكية الحسابات بنسبة 30 نقطة مئوية بين عامي 2011 و 2021 في البلدان النامية، لتصل إلى 71 في المائة في عام 2021. وكانت الابتكارات التكنولوجية محركاً رئيسياً لهذا الاتجاه؛ وقد يسّرت المعاملات المالية باستعمال الأجهزة المحمولة على وجه الخصوص توسعاً هائلاً في المعاملات المنخفضة التكلفة والصغيرة النطاق.

53 - وتشير الأدلة الأولية أيضاً إلى أن استخدام منصات تكنولوجيا الخدمات المالية لزيادة رأس المال في الاقتصادات المتقدمة قد أدى دوراً في تحسين الاستقرار المالي، على الرغم من أن الحال لم يكن كذلك في البلدان النامية. وقد استفادت المؤسسات المالية القائمة في البلدان ذات الجودة التنظيمية العالية والفعالية الحكومية من زيادة المنافسة من جانب شركات تكنولوجيا الخدمات المالية. ويمكن للوائح المصممة تصميماً جيداً أن تنشئ مجالاً متكافئاً - يمكن فيه لشركات تكنولوجيا الخدمات المالية الجديدة أن تتجح وتحظى المؤسسات المالية القائمة بالحماية من السلوكيات التنافسية غير العادلة. وفي الوقت ذاته، قد يؤدي انخفاض هامش الربح الناتجة عن زيادة المنافسة من تكنولوجيا الخدمات المالية إلى إيجاد صعوبات للمصارف القائمة في بناء احتياطي رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر والحفاظ على الملاءة المالية. وإذا كانت اللوائح غير كافية، فإن انخفاض الأرباح قد يحفز المصارف على الانخراط في أنشطة إقراض واستثمار أكثر خطورة، الأمر الذي سيكون له آثار على استقرار السوق.

54 - وقد تتطوي أنشطة الإقراض التي تيسرها منصات تكنولوجيا الخدمات المالية أيضاً على مخاطر مالية أكبر بسبب تركّز الأسواق والاعتماد المفرط على الخوارزميات القائمة على البيانات في تقييمات المخاطر والقرارات المتعلقة بالائتمان، مما قد يؤدي إلى سلوك القطيع. وعلاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا المالية تضخيم تقلبات السوق لأنها تزيد بشكل كبير من سرعة وسهولة نقل الأموال استجابة لأداء السوق المالية. وبما أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم لاعتماد الآلات في إعداد تقييمات المخاطر والموافقة على منح القروض، التي تميل إلى التقلب مع تقلب الدورات الاقتصادية، فإنه قد يسرّع ويعزّز الطابع الدوري للظروف المالية.

55 - وللتخفيف من المخاطر التي تشكلها شركات تكنولوجيا الخدمات المالية على استقرار السوق، من الضروري تقييم وتحديث إطار منح التراخيص لمقّمي الخدمات المالية باستمرار، مع مراعاة الكيانات الناشئة التي لديها نماذج تجارية مبتكرة. وعلاوة على ذلك، يلزم تعزيز متطلبات إدارة مخاطر رأس المال والسيولة النقدية والمخاطر التشغيلية، بحيث يتم تمثيل المخاطر المتنوعة المرتبطة بمختلف نماذج أعمال التكنولوجيا المالية بشكل كافٍ. وينبغي للسلطات أن تطبق اللوائح وإجراءات الإشراف والرقابة الفعالة بما يتماشى مع مبدأ "نفس النشاط، نفس المخاطر، نفس القواعد".

مراعاة الاستدامة في الأطر التنظيمية

56 - استجابة للاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام من العملاء وازدياد الزخم السياسي لمواءمة الأطر السياساتية مع التنمية المستدامة، أصبح التمويل المستدام بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من الأطر التنظيمية والتشريعية. وتعمل البلدان على تعزيز دور القطاع المالي في النهوض بالتنمية المستدامة. وقد ظهرت عدة قواعد بيانات لتسجيل التقدم المحرز في هذا الصدد. واعتباراً من تموز/يوليه 2023، سجّل أكثر من

Serhan Cevik, "Promise (un)kept? Fintech and financial inclusion", IMF Working Paper, No. (5) .WP/24/131 (June 2024).

780 تدبير من تدابير سياسات التمويل المستدام في 109 بلداً في قاعدة بيانات تدابير التمويل الأخضر، بزيادة قدرها 70 في المائة منذ عام 2015. ومع ذلك، لا يزال التقدم موزعاً توزيعاً غير متكافئ، ولا يزال مجال التحسين كبيراً.

57 - ولا تزال التصنيفات وتشريعات الإفصاح عن البيانات في صميم الجهود التشريعية؛ فهناك ما لا يقل عن 30 تصنيفاً و 200 من الأطر والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستدامة والإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمناخ في 40 بلداً. ومن خلال وضع معايير واضحة وشفافة للأنشطة الاقتصادية المستدامة، يمكن للأطر التنظيمية المتعلقة بالتمويل المستدام أن تمكن من إنشاء سوق موثوقة وذات مصداقية لتخصيص رأس المال من أجل التحول إلى الاستدامة.

58 - ويكشف تنامي الهيكلية الإقليمية لتشريعات التمويل المستدام عن أوجه تفاوت وتجزؤ في مختلف مناطق الاختصاص المالية، مما يبرز الحاجة إلى إمكانية التشغيل المتبادل على الصعيد العالمي. ويجري تكييف تشريعات التمويل المستدام مع الأولويات الإقليمية، كما يتضح من التصنيفات المختلفة التي اعتمدت في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي يعكس كل منها السياقات المحلية الفريدة.

59 - فالهيكلية الإقليمية مشروعة وهامة، ولكنها بدون تنسيق فعال قد تتسبب في التجزؤ وتحميل المستثمرين أعباء شديدة من حيث الامتثال، الأمر الذي من شأنه أن ينسف التقدم المحرز في توحيد المعايير ويمكن أن يجعل المستثمرين يقللون من شأن معايير الاستدامة للأموال. وكحد أدنى، هناك حاجة إلى التعاون العالمي من أجل التشغيل المتبادل مع القيام في الوقت نفسه باستكشاف إمكانية وضع إطار تأسيسي عالمي يترك مجالاً للتكيف الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط جميع أنشطة الصناعة بالأهداف في تصنيف عالمي يساعد المناطق على تنسيق رؤاها الخاصة عبر التصنيفات الإقليمية، بالاستفادة من الجهود الجارية بشأن مواءمة اللوائح وإمكانية تشغيلها البيئي في مجمل مناطق الاختصاص المالية.

60 - ولما كان التقدم متفاوتاً في مجمل المناطق، كان لا بد من التصدي لعدة تحديات لتعزيز التغطية الشاملة. وفي الوقت الحاضر، يجري اعتماد معظم تشريعات التمويل المستدام في الاقتصادات المتقدمة النمو. ويتطلب التنفيذ الناجح لتشريعات التمويل المستدام تعزيز القدرات المؤسسية والأطر القانونية وأسواق رأس المال من خلال دعم معزز لبناء القدرات والتوجيه التقني. ويسترشد المرصد العالمي للتمويل المستدام بجهود بناء القدرات في الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالاستدامة، والتصنيفات، وتسعير الكربون، والتدابير الخاصة بالقطاعات والمنتجات. ويمكن لأسواق الأوراق المالية أن تؤدي أيضاً دوراً هاماً في مساعدة الأسواق على تجاوز المتطلبات البيئية والاجتماعية والإدارية الجديدة.

61 - وقد ازداد في السنوات القليلة الماضية عدد أسواق الأوراق المالية التي لديها توجيهات بشأن الكشف عن البيانات البيئية والاجتماعية والإدارية؛ والإبلاغ الإلزامي عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية؛ والتدريب البيئي والاجتماعي والتدريب على الحوكمة؛ وعروض السندات والأسهم ذات الصلة. ويلزم تقديم الدعم من مَقَمي خدمات التعاون الإنمائي لبناء القدرات في البلدان النامية من أجل الحصول على التمويل المستدام، بما في ذلك باستخدام أدوات مبتكرة، مثل التأمين والاستثمار القائم على النتائج، مما يخفف من المخاطر ويجتذب موارد خارجية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة دون زيادة ضائقة الديون. ويمكن أن يدعم تعزيز هيكل المعلومات المناخية ومواءمة ممارسات ومنتجات الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات زيادة التمويل المختلط لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية.

62 - ويجب أن تحفز الجهود التشريعية على إحداث الأثر في مجمل فئات الأصول بما يتماشى مع خطة عام 2030 والأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ، مع صياغتها بعناية لتجنب التشوهات. ولم يحس سوى 14 في المائة من المستثمرين المؤثرين بتقدم في الدعم الحكومي على مدار العقد الماضي. ويمكن أن يكون التصنيف العالمي الذي ترتبط فيه أنشطة الصناعة العالمية بأهداف التنمية المستدامة الخطوة الأولى نحو تحسين تحديد الاستثمارات المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة، غير أن ذلك التصنيف ينبغي أن يكون مدعوماً بسياسات تتضمن حوافز مالية لهذه الاستثمارات. وتشمل هذه السياسات تدابير تهدف إلى تطوير المعروض من رأس المال، من خلال آليات تقاسم المخاطر، وتكاليف السوق المعدلة، وتحسين كفاءة أو ضمانات المعاملات، وكذلك التدابير الرامية إلى تطوير سلسلة المشاريع وقدرة المستفيدين من رأس المال.

63 - ولمعالجة الثغرات الحالية في التمويل، يمكن التركيز بوجه خاص على توجيه الأموال المؤثرة نحو القطاعات التي تعاني من نقص التمويل، ولا سيما تلك التي تتطلب استثمارات خاصة لاستكمال الأموال العامة. وينبغي أن تهدف التشريعات الجديدة للإفصاح عن البيانات إلى تيسير قياس تأثير القطاع الخاص وما يحرزه من تقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالتأثير والمناخ باعتماد منظور للتأثير أو للأهمية النسبية المزدوجة. وتعتمد البلدان التي تمثل ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي تشريعات للإفصاح عن البيانات، وقد تعهد العديد منها بالفعل باستتساخ معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية في أطرها التنظيمية. ويمكن لمناطق الاختصاص المالية التي تفكر بالفعل في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الاستفادة من التقدم الحالي مع إدماج أحكام إضافية مراعاة لمبدأ الأهمية النسبية المزدوجة.

64 - وبدلاً من فرض أعباء إضافية على المستثمرين، فإن نهج الأهمية النسبية المزدوجة هذا من شأنه أن يتماشى مع هدف منع التجزئة في جميع مناطق الاختصاص المالية وتقليل الغموض لدى المستثمرين. كما أن نهج الأهمية النسبية المزدوجة يخفف من مخاطر الانتقال المتوسطة والطويلة الأجل بالنسبة لصانعي السياسات والمستثمرين. وسيكون متماشياً بسلاسة مع التشريعات المتوائمة مع الانتقال، والتي ستقتضي تدرجياً مزيداً من مساءلة الشركات عن أثارها الخارجية ومساهماتها في الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ.

65 - وإلى جانب السياسات التي تركز على تحسين الميدان أو توسيعه، يجب إدماج التمويل المستدام في الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتحقيق التحولات المستدامة. وفي الأطر التنظيمية، ينبغي إيلاء الاعتبار لأدوار الجهات الفاعلة على نطاق النظام المالي، بما فيها صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين والمصارف، حتى يمكن مواءمة التدفقات المالية مع أهداف الاستدامة. ويجب النظر إلى سياسة التمويل المستدام على أنها جزء من نهج حكومي شامل ومجموعة أوسع من السياسات الاقتصادية والمالية التي تهيئ معاً الظروف المواتية لإجراء تحولات مستدامة.

66 - ولقد انتقل إصلاح سياسة التمويل المستدام من نهج منعزل تقوده وزارات البيئة إلى اعتبار رئيسي لدى صانعي السياسات المالية. وتشمل هذه الخطوة النظر في التفاعل بين الاستدامة والاستقرار المالي، على سبيل المثال من خلال خطط التحول المناخي. ويشمل أيضاً سياسات مالية وتنظيمية أوسع نطاقاً لإيجاد حوافز متسقة مع الاستدامة للجهات الفاعلة الحقيقية في الاقتصاد، وكذلك سياسات القطاع المالي والاقتصاد الكلي الداعمة للتحولات المستدامة.

67 - ويوفر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية منبراً مثالياً للنهوض بالعمل ومواصلة التعاون من أجل ما يلي: (أ) ضمان التشغيل المتبادل لتشريعات التمويل المستدام في ما بين جميع المناطق بغية الحيولة

دون تفاوت التقدّم وتوليد أعباء ثقيلة على صعيد الامتثال، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والمحلية؛ (ب) واعتماد معايير وطنية إلزامية للإفصاح عن البيانات مع مراعاة مبدأ الأهمية النسبية المزدوجة؛ (ج) وإيجاد أطر عمل وحوافز مصممة بعناية للاستثمار في إحداث التأثير بالحجم المطلوب، بهدف موازنة أسواق رأس المال مع ما يتطلبه إحداث التأثير على أرض الواقع؛ (د) وإيجاد مجموعة أكبر من سياسات الاقتصاد الكلي التي تهيئ الظروف المؤاتية لإحداث التحولات المستدامة.

سابعا - تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية واتساق السياسات

68 - لا يزال الكثيرون يعتبرون أن استجابة المجتمع الدولي لسلسلة الأزمات الأخيرة وتداعياتها في النظام المالي الدولي غير كافية. ونتيجة لذلك، تجدد التركيز على ترتيبات حسن التدبير وصنع القرار التي تسترشد بها المؤسسات المالية الدولية في تنفيذ ولاياتها وعلى الافتقار إلى صوت البلدان النامية وتمثيلها في هذه الهياكل.

69 - وقد تعهدت الدول الأعضاء مراراً وتكراراً بتوسيع وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع المعايير وتدبير الشؤون الاقتصادية العالمية، لا سيما في نتائج تمويل التنمية (وأخرها خطة عمل أديس أبابا). ومع أن البلدان الواقعة في المناطق النامية تمثل أكثر من 74 في المائة من عضوية الجمعية العامة، التي تستخدم نظام الصوت واحد للعضو الواحد، فإن حصتها من التصويت في منظمات دولية أخرى لا تزال أقل بكثير من ذلك المستوى. وتتقلب عضوية البلدان النامية في هيئات الأمم المتحدة الأخرى من سنة إلى أخرى.

70 - ولم يحدث تغيير كبير في حقوق تصويت البلدان النامية في السنوات الأخيرة في أي مؤسسة اقتصادية دولية. فالإصلاحات التي وافق عليها مجلس محافظي البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018 تطبق على مراحل بمرور الوقت حيث توافق البلدان على حصصها الجديدة في رأس ماله، ولكن البلدان النامية لا تزال تمتلك سوى 39 في المائة من حقوق التصويت في فرع الإقراض الرئيسي في البنك الدولي، وهو ما يمثل زيادة ضئيلة مقارنة بحصتها في عام 2000. وفي مؤسسة التمويل الدولية، وهي فرع الإقراض للقطاع الخاص في البنك الدولي، تمتلك البلدان النامية ما يزيد قليلاً على 32 في المائة من حقوق التصويت.

71 - وقد أُنجزت مراجعتان عامتان للحصص في صندوق النقد الدولي في عامي 2019 و 2023، دون أي تغيير في توزيع الحصص، مما يساعد في تحديد حقوق التصويت. وتحفظ البلدان النامية بنسبة 37 في المائة من حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي. وكان من المتوقع التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة جديدة للحصص في عام 2014 ولكنه أصبح غير متوقع الآن حتى عام 2025. وفي المنظمات الدولية، ظلت حقوق التصويت للبلدان في المناطق النامية ثابتة، مع وجود تفاوتات كبيرة بين المنظمات.

72 - وتتضمن خطة عمل أديس أبابا أيضاً التزاماً باختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية بطريقة مفتوحة وشفافة ومتوازنة بين الجنسين وقائمة على الجدارة، وبتعزيز تنوع الموظفين. وفي حين أن امرأتين شغلتا حتى الآن منصب رئيس صندوق النقد الدولي، فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي ينحدر دائماً من أوروبا، وكان رئيس مجموعة البنك الدولي دائماً مواطناً من نفس البلد.

73 - وفي مشهد جيوسياسي معقد تتزايد فيه مخاطر التجزؤ، لا يزال التنسيق على نطاق المنظومة واتساق السياسات يمثلان تحدياً. وتضمنت جميع نتائج تمويل التنمية إشارات إلى أهمية تعزيز تماسك

واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. وفي خطة عمل أديس أبابا، تم توسيع نطاق هذا الفهم ليشمل "أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها".

74 - وعززت عملية متابعة تمويل التنمية التنسيق في ما بين المؤسسات الدولية، بما في ذلك في العمل المشترك الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والمشاركة في المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية. غير أن الضغوط الجيوسياسية الأخرى، بما فيها الحروب والنزاعات، أدت إلى تعقيد عمل الهيئات الدولية والحكومية الدولية.

75 - وهناك مخاطر كبيرة من انقسام العالم إلى كتل جيوسياسية متنافسة متعددة تسودها مستويات أقل من الثقة والتعاون. وقد يكون لذلك تكاليف مباشرة في انخفاض النمو والتجارة، وكذلك تكاليف غير مباشرة في انخفاض الثقة في تعددية الأطراف، وضعف العقود الاجتماعية، والعجز عن التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. وسيكون المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بمثابة محفل للتصدي مباشرة لتلك المخاطر ومواصلة بناء الاتساق في ما بين السياسات بهدف الوفاء بخطة عام 2030.

دور المرأة القيادي في الاقتصاد

76 - بالرغم من التقدم المحرز في تعزيز دور المرأة القيادي في الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة، لا يزال هذا التقدم غير متكافئ. ففي عام 2023، شغلت المرأة 25,8 في المائة من مقاعد مجلس الإدارة في الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم المدرجة في مؤشر عالمي يشمل معظم الأسهم العالمية القابلة للاستثمار. وبينما يجسّد هذا الرقم زيادة في تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات مقارنة بعام 2022، كانت هناك تفاوتات إقليمية: فقد كانت مشاركة المرأة في مجالس الإدارة أعلى بكثير في الأسواق المتقدمة النمو (32,9 في المائة) منها في البلدان النامية المشمولة بالمؤشر (17,1 في المائة).

77 - وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي بشكل عام، فقد تباطأ معدل زيادة المديرات، مع زيادة بنسبة 1,3 في المائة في عام 2023 مقابل 1,9 في المائة في عام 2022. والجدير بالذكر أن 41,2 في المائة من الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم المدرجة في المؤشر قد حققت هدف تمثيل المرأة في مجالس الإدارة في القطاع المالي (30 في المائة) بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو ما يعكس التقدم المحرز في الدعوة إلى تمثيل أكثر إنصافاً للمرأة في تلك المجالس. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، لا سيما في الأسواق الناشئة، حيث تبلغ نسبة الشركات التي تبلغ هذا المعيار 14,5 في المائة فقط، وتبرز مسائل ارتفاع معدل تناوب المديرات الحاجة إلى استراتيجيات أفضل للاحتفاظ بالمدرء.

78 - كما لا يزال هناك تفاوت ملحوظ بين الجنسين في الملكية الفعلية للأعمال التجارية، والتي تُعرف بأنها إدارة الأعمال التجارية لمدة تفوق 42 شهراً. وثمة ما يقرب من امرأة واحدة من بين كل ثلاثة من أصحاب الأعمال التجارية الفعليين. وفي جميع أنحاء العالم، من الأرجح أن تكون النساء رائدات أعمال تجارية منفردات، أي من الأشخاص الذين يديرون مشروعاً تجارياً بدون شريك أو فريق: فهناك 1,47 امرأة رائدة أعمال تجارية منفردة لكل رجل. ومن حيث أنشطة بدء التشغيل، تبلغ النسبة 0,80 امرأة لكل رجل. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان التمثيل العادل للمرأة في مناصب القيادة والاقتصاد بوجه أعم.

ثامنا - الاستنتاجات

- 79 - في مواجهة الصدمات المتتالية وظروف التمويل الصعبة للغاية، لم يتبق للعديد من البلدان النامية خيار سوى تقليل الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي، في لحظة حرجة لتحقيق هاتين الخطتين. يجب تسريع وتيرة ونطاق الإصلاحات في النظام المالي الدولي والبنية التي تحكمه.
- 80 - وسيطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحويلات الواسعة النطاق اللازمة لتجنب حدوث تغير كارثي في المناخ استثمارات على نطاق لم يسبق له مثيل. ولن تكون هذه الدفعة الاستثمارية ممكنة إلا في إطار نظام مالي مناسب للفرض؛ ويلزم إجراء إصلاحات عاجلة لمواجهة تحديات تدهور المالية العامة، والقيود المالية، ومخاطر الديون والاستقرار النقدي والمالي، وندرة الاستثمار المنتج والمستدام.
- 81 - وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات سياساتية طموحة لمواجهة تحديات النظام المالي الدولي لبلوغ هدف تقديم 500 بليون دولار سنوياً في شكل تمويل إضافي طويل الأجل. ويشكل مؤتمر قمة المستقبل، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2024، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في حزيران/يونيه 2025، والمكلف بدعم إصلاح البنية التحتية المالية الدولية، محفلين هامين لإجراء مناقشات بشأن هذا الإصلاح.
- 82 - ومن أجل التصدي للتحديات والمخاطر المتزايدة في الاقتصاد العالمي، يجب زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وجعلها أكثر إنصافاً من حيث فرص الوصول إليها. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة الإضافية غير المستخدمة؛ وإدخال قدر أكبر من التلقائية في التحفيز على اتخاذ القرارات بشأن إصدارات حقوق السحب الخاصة ومخصصاتها في المستقبل على أساس الحاجة؛ وإجراءات إقراض أكثر مرونة من صندوق النقد الدولي.
- 83 - وتضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور مركزي في توفير التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة، وتعمل بمثابة جسر بين رأس المال العام ورأس المال الخاص. ولزيادة تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، يلزم اتخاذ إجراءات أكثر جرأة وإلحاحاً. وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية التعجيل بالنظر في عمليات تجديد الموارد وزيادة رؤوس الأموال، واتخاذ تدابير لزيادة رؤوس الأموال الجديدة عن طريق إصدار أدوات رأسمالية مختلطة بالحجم المطلوب وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويعني تركيز المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية على إصلاح الهياكل بأنه ستتاح أيضاً فرصة لتعزيز نظام المصارف الإنمائية العامة برمته والاستفادة على نحو أفضل من مواطن قوتها التكميلية لزيادة توفير التمويل المتسق مع احتياجات البلدان.

84 - وفي ضوء التحديات الكبيرة التي تواجه القدرة على تحمل الديون في عدد متزايد من البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة في ثلاث أولويات، هي: (أ) تعزيز جهود الحيلولة دون أزمات المديونية، بما في ذلك من خلال إدارة الديون والشفافية؛ (ب) وإيجاد حلول تمكّن البلدان التي تواجه قيوداً مالية شديدة وأعباء ديون مفرطة من الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) وإنشاء آلية أكثر فعالية لحل أزمات المديونية. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الفرصة للاتفاق على إجراءات لخفض التكاليف المرتفعة للاقتراض وأعباء خدمة الديون ومعالجة الثغرات التي تعترى هيكل إعادة هيكلة الديون.

85 - ولا يزال تنفيذ اللوائح المالية الوطنية والمعايير الدولية المحدثة في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 متفاوتاً، ولا تزال هناك مخاطر معينة خارج المحيط التنظيمي أو نطاق الضوابط التنظيمية. وفي الوقت ذاته، لا تعالج بشكل كاف المخاطر المتصلة بالمناخ في القواعد التنظيمية المالية، إذ لا يزال التقدير الكمي للمخاطر المتعلقة بالمناخ أمراً صعباً على القائمين على الضوابط التنظيمية والمشرفين والمؤسسات المالية على حد سواء. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية أن يكون بمثابة محفل يجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين تحت سقف واحد، بمن فيهم القائمون على الضوابط التنظيمية والحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك لتحديد الخطوات الإضافية اللازمة في الخطة التنظيمية لإنشاء أسواق مالية يسهل الوصول إليها وتتسم بالاستقرار والاستدامة.

86 - وعلى الرغم من التعهدات المتكررة بتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية وإحراز بعض التقدم في هذا المجال، فإن وتيرة الإصلاح ونطاقه لم يكونا كافيين. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي يُعقد في سياق اعتراف واسع النطاق بضرورة تعزيز شرعية ترتيبات الحوكمة العالمية، فرصة للتعجيل بجهود الإصلاح.